

كلما تعاضمت الازمات وطالت، تتوجه الانظار الى القيادات التي تكتسب الثقة لدى المواطن اللبناني الحائر والخائف من مجهول قادم، فبعض القيادات بمجرد حديثها تطمئن القلقين وتلقي في نفوسهم الامل والرجاء بأن ساعة الخلاص قريبة، وان درب جلجلتهم الذي طال قارب على الانتهاء

المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

خرج عن صمته في انفجار مرفأ بيروت اللواء ابراهيم: لديّ إشارات تؤكد إستهدافي شخصياً

- المجتمع الدولي يرفض حتى الان عودة النازحين الى سوريا
- لا أحد من الأصدقاء يملك قدرة انتخاب رئيس بلا الفريق الآخر
- اخطر ما في استمرار الشغور العجز الداخلي عن ايجاد الحلول

هي المرة الاولى يتعمّد فيها المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الحديث المباشر في قضايا اعتصم حيالها بصمت مديد. ففي حديث الى موقعي "عربي21"، و"Middle East Eye"، و"الامن العام"، خرج "كاظم الغيض" عن تحفظه الذي بالغ فيه وجاوز المسؤولية الوطنية، واضعا النقاط على الحروف، مطمئنا في ملف الامن الذي هو قرار وخيار بارادة داخلية ودعم خارجي، مصوبا على حقيقة ما يدور في ملف انفجار مرفأ بيروت لاسيما المكائد والتسريبات والحملات المعلومة او المستترة المصادر، ومن حيث كان الاستهداف سيذهب الى العلاج،

انطلاقا من ايمانه بدولة المؤسسات التي عمادها الامن والقضاء.

■ ما هي آخر التطورات الخاصة بملف اعادة النازحين السوريين في لبنان الى بلادهم؟
□ تستمر عملية تنظيم الرحلات لاعادة النازحين السوريين الى بلادهم، والعودة هي طوعية وأمنة، ولن نجبر اي نازح على العودة، وهذا قرار لبناني رسمي نسعى من خلاله الى تخفيف العبء عن لبنان وتمكين السوريين من العودة الى وطنهم. هناك مليونان و80 الف نازح سوري حاليا في لبنان، وهناك قرابة 540 الف سوري عادوا طوعا

الى بلادهم منذ بدء تنفيذ خطة اعادتهم من الامن العام اللبناني عام 2017، وتم فتح 17 مركزا للامن العام في جميع المناطق اللبنانية من اجل تنظيم هذه العودة. وكانت قوافل عودة النازحين السوريين من لبنان الى سوريا، قد بدأت عام 2017، وتوقفت في نهاية عام 2019 بسبب انتشار جائحة كورونا.

■ هل خطة اعادة اللاجئين السوريين الى بلادهم تمضي في مسارها الطبيعي والصحيح؟ ومتى سينتهي تنفيذ هذه الخطة؟
□ ملف النازحين السوريين هو ملف وطني عربي



دولي، واعادتهم الى ارضهم واجب قومي علينا ان نؤديه بالسرعة الممكنة، كي لا يخسروا ارضهم ويمحى تاريخهم، وهذا ما نحاول ان نقوله اولا للجانب السوري الذي لم نلق منه الا كل ترحيب ومساعدة، وثانيا للجامعة العربية، وثالثا للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية الذين، وللأسف، يرفضون حتى الان عودة النازحين الى سوريا، ويضعون الشروط تلو الاخرى من اجل منع هذه العودة، وهذا امر خطير جدا لما له من انعكاسات سلبية على لبنان ديموغرافيا واقتصاديا وامنيا.

■ لو تحدثنا عن طبيعة الوضع الحالي في مخيمات السوريين داخل لبنان؟ هل هناك اشكاليات ما؟
□ يوجد حاليا حوالي 3000 مخيم عشوائي على الاراضي اللبنانية، ونستطيع القول اننا امام اضطراب مكاني واجتماعي حقيقي. لقد ابدت الدول الاوروبية اهتماما متزايدا بملف النازحين في لبنان، وذلك من وجهة نظر امنية، فهي تخشى ان يصبح لبنان منطلقا للهجرة نحو شواطئها، او مركزا لتخطيط اعمال ارهابية ضدها. من هنا حاولت تركيز دعمها في اتجاه تثبيتهم في لبنان من خلال مشاريع مختلفة تعزز بقاءهم ودمجهم في المجتمع المحلي، وساهم وجود النازحين في تشكيل

■ ما انعكاسات الفراغ الرئاسي على الامن العام في البلاد؟ والى اي مدى تأثرتم بهذا الفراغ؟
□ المرحلة التي تمر بها دقيقة على المستوى

الوطني، والتحديات في هذا الاطار متنوعة. خلو سدة الرئاسة يترك تحديات ومسؤوليات ومخاوف، لأن عمل مؤسسات الدولة يصبح بلا غطاء رئيس الجمهورية الذي يمثل رمز وحدة البلاد، وهو الضابط والحكم لعمليها. بلا ادنى شك، ان خلو سدة الرئاسة زاد الاعباء على الامن العام، الا اننا وبارادة صلبة مصممون على امرار هذه المرحلة من خلال مسك الوضع الامني بكل مفاصله، وتحصين السلم الاهلي والاستقرار، واعلاء منطوق الحوار.

الامور مرهونة بمواقفتها وعند كل ميقات ستعلمون ما الذي سأكونه

■ ما الاسباب الحقيقية التي تحول دون التوافق على رئيس جديد للجمهورية؟

□ السبب الاساسي والجوهري يتمثل في فقدان الارادة الوطنية الجامعة التي تحتكم الى نص الدستور وروحه، بالاضافة الى تركيبة المجلس النيابي الحالي التي تفتقد ايضا الى اكثرية حاسمة، وهو يتشكل من مجموعة قوى غير قادرة على ايصال رئيس جمهورية من دون الاتفاق والتحاور في ما بينها، اذ لا يمتلك اي من الفرقاء القدرة على انتخاب رئيس من دون التفاهم مع الفريق الاخر، فالدستور ينص على ضرورة ان ينال الرئيس المنتخب ثلثي اصوات النواب في الدورة الاولى، والاكثرية العادية في الدورات التالية. اما الناحية السياسية فهي الاكثر تعقيدا، حيث يتحكم اطراف الازمة في الجانب التقني، ويستطيع اي منهما التعطيل، من دون القدرة على الحل منفردا. ويعتبر اسم رئيس الجمهورية عنوانا للمرحلة، لهذا يصر كل من الاطراف اللبنانيين على رئيس يحظى بثقته، وهو امر متعذر لغياب التلاقي بالحد الأدنى في الجانب السياسي حيث يقف الفرقاء على تناقضات كبيرة وكثيرة.

■ ما خطورة استمرار الفراغ الرئاسي في لبنان؟ وما ابرز التحديات الامنية التي تواجه عملكم في الوقت الحالي؟

□ اخطر ما في استمرار خلو سدة الرئاسة، هو العجز الداخلي عن ايجاد الحلول والمخارج، والاشد خطورة هو التطلع الى الخارج والرهان على حدث اقليمي ينسحب داخليا ويؤدي الى تغيير الاوضاع وقلبها رأسا على عقب، على الرغم من معرفة الجميع بخطورة مثل هذا الامر

غطاء لنشاطات مالية هدفت الى تمويل الارهاب. لقد عمدت بعض الجمعيات والهيئات والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الداعمة للمعارضة السورية، الى جمع الاموال وتحويلها بطريقة تفتقر الى الشفافية او رقابة السلطات الرسمية المحلية، مما ادى الى استفادة جهات مشبوهة منها.

■ كيف تقيم الوضع الامني في لبنان اليوم؟ وما مدى تاثر الوضع الامني بتريدي الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟

□ الامن والاقتصاد متلازمان، ولا ثبات واستقرار من دون توفر كل العوامل التي تؤمن الاستقرار الامني والسلم الاهلي، وتعزز النمو الاقتصادي عبر البدء بخطة تعاف تخرج لبنان من القعر الذي لا قعر له. الوضع الامني ممسوك ومتماسك والاجهزة العسكرية والامنية تبذل كل الجهد المطلوب واكثر بكثير للابقاء على عامل الاستقرار، لأن من دونه تتفلت الامور وتذهب الى مسارات خطيرة جدا.

■ ما انعكاسات الفراغ الرئاسي على الامن العام في البلاد؟ والى اي مدى تأثرتم بهذا الفراغ؟
□ المرحلة التي تمر بها دقيقة على المستوى



ملف النازحين وطني عربي ودولي.

□ أيضا، اسارع الى القول بأن هذا الامر يعود الى المجلس النيابي، وهو سيد نفسه، وما اعتدت يوما ان انتحى عن مسؤولية او مهمة محل اجماع لبناني.

■ هل انت مع ام ضد تمديد سن التقاعد؟
□ لست في الموقع التشريعي كي اجيب عن هذا السؤال، يعود الى المشرع ان يقدّر الموقف والظرف والحاجة.

■ كيف تنظر الى خلو لبنان من قيادات امنية وعسكرية بارزة في ظل الاوضاع الراهنة؟
□ اعتقد ان العقلاء في هذا البلد ينظرون في هذا الامر بعين المسؤولية الوطنية، ولا بد من انهم في الوقت المناسب سيجدون الحلول الاستثنائية التي من شأنها تأمين استمرارية المرفق العام، لاسيما على مستوى المؤسسات العسكرية والامنية.

فقدان الارادة الوطنية الجامعة سبب جوهري لعدم التوافق على رئيس جديد

■ ما الذي تنوي فعله بعد تقاعدكم خلال آذار المقبل؟ وهل لديكم طموح سياسي ما؟
□ الامور مرهونة بمواقفها على كل المستويات، وعند كل ميقات ستعلمون ما الذي ساكونه.

■ هل من المحتمل ان يقوم مجلس النواب بتمديد ولاية اللواء عباس ابراهيم؟ وهل ستقبل بذلك ان حدث؟

وتعاوننا كبيرين بين الاجهزة الامنية، والثالث: التعاون مع الاجهزة الامنية الشقيقة والصديقة.

■ وزير المهجرين عصام شرف الدين قال في مقابلة سابقة مع "عربي 21"، انه تم استغلال الفقر وتردي الوضع الاقتصادي بلبنان في موضوع ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل، فلم ترفض اي قوى او احزاب سياسية خطة الترسيم التي ادت الى خسارتنا مئات الكيلومترات، ما تعقيبكم؟

□ هذا رأي سياسي للوزير الصديق عصام شرف الدين، لكن سأكتفي بالقول انني كنت شخصا في صلب عملية التفاوض غير المباشر لترسيم الحدود البحرية وقبلها النقاط البرية المتحفظ عنها، وقريبا سيكون لي اطلالة اتحدث فيها عن التفاصيل الاساسية التي ادت للوصول الى الترسيم البحري، وطبعا هناك اسرار لن اتطرق اليها كونها من المحظورات، وحينها اعتقد ان الوزير شرف الدين سيغير رأيه.

■ هل تأثرتم بحملة استهدافكم؟
□ لم تتأثر بهذه الحملة المشبوهة والممنهجة، لأن لدينا من الحصانة الاخلاقية والعملية والشعبية ما يحول دون ذلك، وهذا بفضل عملنا على المستوى الداخلي والخارجي. لكن تلك الاساءات المتكررة يجب ان يكون لها حد، ويجب ان نتصدى لها، ولم ولن نكون في موقف الضعيف مطلقا، لذلك نسعى الى حفظ حقوقنا من خلال اللجوء الى القضاء الذي سيظهر الحقائق الغائبة، وسيدحض الاكاذيب والشائعات.

■ ما تفسيرك لصمت القاضي البيطار ضد حملة استهدافك؟
□ يمكنكم ان تطرحوا عليه هذا السؤال.

■ وكيف هي علاقتك بالقاضي البيطار؟
□ هي علاقة عادية جدا، وليست هناك معرفة سابقة.

■ وزير الداخلية بسام مولوي اعلن مؤخرا ان شعبة المعلومات تمكنت خلال عام 2022 من توقيف 8 خلايا ارهابية. ما الذي وصلت اليه التحقيقات في خصوص تلك الخلايا؟
□ شعبة المعلومات تقوم بعمل امني ممتاز، ونحن نتعاون في كل المجالات وفي كثير من الملفات، اما اعترافات الموقوفين وما تم التوصل اليه هو من الاسرار التي لا يكشف عنها الا عند اكتمال التحقيق واقفال الملف وعدم تحول اي مادة منشورة الى سبب يجعل ارهابيين يفلتون من القبضة الامنية والعادلة، وبالتالي من العقاب. ويعود الى شعبة المعلومات في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي تقدير الموقف في شأن المعلومات والمعطيات التي يمكن الافصاح عنها.

■ هل تتنبأكم مخاوف من احتمال حدوث انفلات امني حال استمر تدهور الاوضاع؟
□ من في موقع المسؤولية الامنية، ليس عمله هو التعبير عن المخاوف انما طمأنة المواطن والمقيم وعدم اشاعة الهلع. لذلك، نحن نقوم بعمل امني على ثلاثة مستويات، الاول: العمل الامني الظاهر لحفظ النظام العام، والثاني: العمل الامني الصامت، وهو العمل الاستباقي ويشهد تنسيقا

حينه وبصفة شاهد. اما في ما يتعلق بالاخبار والاشاعات التي تناولتني على مواقع التواصل الاجتماعي منذ ان تولى القاضي البيطار التحقيق العدلي في هذه القضية، فمن الواضح ان هناك استهدافا شخصيا بحقي، وهو امر غير مفهوم الا اذا تمت قرأته او تفسيره في بعض الاجندات السياسية. والدليل على ذلك، انه منذ ان عين القاضي البيطار محققا عدليا، انتشرت على بعض مواقع التواصل الاجتماعي معلومات نسبت في معظمها اليه، وتحدثت عن مزاعم بتورطي في صفقات تهريب الامونيوم وغيرها من الامور، وصلت الى الادعاء اني قمت بتحويل اموال الى مصرف في دولة الامارات العربية وفتح حساب هناك، وقيل ايضا ان القاضي البيطار هو من سرب رقم الحساب المصرفي المزعوم في دبي، وما الى ذلك من ادعاءات واهية. هنا اقول انه عندما بدأت هذه الاخبار المملفة عني تنتشر، نقلنا عما نسب الى القاضي البيطار واحد اقاربه، كلفت احد الاعلاميين مراجعة القاضي البيطار حول الاخبار التي نقلت عنه من اجل نفيها او تأكيدها، لكن اللافت ان القاضي البيطار رفض التكلم في هذا الموضوع بحجة انه لا يتكلم عن هذا الملف في الاعلام، ولكن كلنا يعلم، ولدينا ولديكم ولدى الرأي العام من الشواهد ما يدحض هذه الحجة. بناء عليه، اضطررت الى تقديم شكوى قضائية طلبت فيها من المصرف المزعوم في دبي الاجابة عن ما نشر زورا عن وجود حساب باسمي لديه، لكن لم نحصل على جواب. لدي الكثير من الاشارات التي تؤكد استهدافي شخصيا، وانني اغتنم هذا الحوار لاقول من خلالكم بانني احتفظ بحقي في الرد قضائيا على كل هذه التلفيقات التي نشرت او التسريبات التي سيقف بحقي ضد هؤلاء وضد على كل مرجع لم ينف ما نقل عنه. انا لم اتحرك قضائيا حتى الان خشية من ان يفسر هذا التحرك انه سبب يعيق التحقيق، وان غدا لناظره قريب. لكننا مضطرون لاقامة دعوى قضائية خلال الفترة المقبلة ضد من نشرها هذه الاخبار المملفة والشائعات الكاذبة، وكلي ثقة في ان القضاء سيظهر من يقف خلف هؤلاء، لانه بالتأكيد هناك جهات تعمل على استهداف شخصي لأسباب بعينها.

◀ وتداعياته على لبنان، ايا كان مصدر هذا الحدث ونوعه. لذلك، نحن نركز جهدنا الامني على متابعة الخلايا الارهابية النائمة وملاحقتها، ومنع ايقاظها مجددا بأوامر خارجية، لأنه في ظل ما يحصل في الاقليم يجب عدم التراخي اطلاقا ونحن نبقي العين مفتوحة في هذا الاتجاه، علما ان هناك تطمينات خارجية تصل الى حد القرار بأنه ممنوع اخذ لبنان الى توترات وفوضى امنية.

■ لماذا لم يصدر قانون العفو العام حتى الان رغم تفاقم المشاكل التي تواجه السجون اللبنانية؟ وهل من افق لقرار هذا القانون قريبا؟
□ هذا الامر من صلاحيات المجلس النيابي، ونحن اذا طلبت منا المساعدة في هذا المجال فلن نتأخر لحظة عن القيام بواجباتنا على اكمل وجه، لأن هناك الالاف ممن يقبعون في السجون في ظروف صعبة وبلا محاكمة، ويمكن اخلاء سبيلهم بعدما امضى الكثير منهم المدة الزمنية لا بل تجاوزوها باضعاف، ولو انهم اخضعوا للمحاكمة لكان تم اطلاقهم بعد قضائهم فترة العقوبة. انا من الداعين الى وضع قانون العفو العام على نار حامية وانجازه سريعا، مع استثناء الحالات الخطيرة التي لا يمكن شمولها بأي عفو عام.

■ هناك انباء تشير الى ان رئيس مجلس القضاء الاعلى سهيل عبود يعمل على صياغة حل جديد يعيد تحريك قضية انفجار مرفأ بيروت، حيث انه يدرس مخارج قانونية تسمح باعادة تحريك الملف سواء على صعيد متابعة التحقيقات او بت قضايا الموقوفين، ما صحة تلك الانباء؟
□ هذا الامر يُسأل عنه رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود، ولست المرجع الذي يفيد في هذا الخصوص.

■ من وجهة نظركم، متى سيتم غلق ملف انفجار مرفأ بيروت؟ ما مدى رضاكم عن سير الاجراءات في هذا الملف، وما هو تعليقكم على الاشاعات والاخبار التي تناولتكم في هذه القضية؟
□ اؤكد القول مجددا بأن القضاء هو الذي يقرر في هذا الملف، وسبق ان مثلت امام القضاء في